

The Future of Business Incubators in Algeria and Mechanisms For Activating Them to Revive the Algerian Economy.

Dalil Mohammed ¹

¹University of Ahmed Draia- Adrar, Algeria, Dalil.mohamed@univ-adrar.edu.dz

ARTICLE INFO

Keywords:
incubateurs
PMEs
Stratups
Algerian economy
JEL Code: L26, M13

ABSTRACT

This study aims to examine the reality of business incubators in Algeria and the challenges of the current stage in light of the rapid growth of small and medium-sized enterprises in Algeria, and to study the mechanisms for improving the performance of business incubators in revitalizing the Algerian economy and how to overcome obstacles to national development to accelerate the growth rates of Algerian economic institutions, especially small and medium-sized enterprises. What are the stages of an incubator? How does it support the companies it incubates? What methods does it use to achieve the objectives set and desired by business incubators for the development of Start-ups.

مستقبل حاضنات الأعمال في الجزائر وآليات تفعيلها لإنعاش الاقتصاد الجزائري

دلّيل محمد ¹

¹ جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، Dalil.mohamed@univ-adrar.edu.dz

معلومات المقال

الكلمات المفتاحية
حاضنات الأعمال
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة
المؤسسات الناشئة
الاقتصاد الجزائري

JEL Code: L26, M13

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وتحديات المرحلة الحالية في ظل النمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودراسة آليات الرفع من أداء حاضنات الأعمال في إنعاش الاقتصاد الجزائري وكيفية معالجة معوقات التنمية الوطنية لتسريع معدلات النمو في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي المراحل التي تمر بها الحاضنة وكيف ترافق الحاضنة المؤسسات المحضونة وما هي الوسائل التي تستخدمها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من حاضنات الأعمال لتطوير المؤسسات الناشئة.

- مقدمة:

لقد ظهرت فكرة حاضنات الأعمال أول مرة في ولاية نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1959 حيث تم تحويل مقر شركة بعد توقفها عن العمل إلى مركز للأعمال تؤجر وحدته لكل الأفراد الراغبين في إقامة مشروعات مع توفير الاستشارة والنصح والتوجيه وبخصوصية المكان الذي كان قريبا من البنوك والمجمعات الإدارية والأسواق، لتلقى الفكر رواجاً كبيراً وتغيير الاسم من مركز للإعمال إلى حاضنات الأعمال وإن أصل كلمة حاضنة من حاضنة الأطفال غي المكمّلين حين ولادتهم التكفل بهم وحضانتهم ووقايتهم من الظروف الصعبة التي تواجههم، وهكذا تطورت الفكرة وانتشرت وأخذت العديد من التعاريف والمفاهيم والأنواع والأشكال، حيث لا توجد حاضنات أعمال موحدة ولها مواصفات تقنية موضوعية تعتمد عليها كنموذج عام.

1- ماهية حاضنات الأعمال

1-1- مفهوم حاضنات الأعمال:

1-1-1 بعض تعاريف حاضنات الأعمال:

لا يوجد مفهوم دقيق وعام لحاضنات الأعمال، لكن لها العديد من المفاهيم التعريفية نذكر منها:

- **تعريف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA):** تعريفها على أنها أداة من أدوات التنمية مصممة للنمو السريع ونجاح مؤسسات الأعمال الناشئة تتكون من حوار ذو خدمات دعم ومساندة للأعمال. والمؤسسات الناشئة للبقاء في مناخ الأعمال قادرة على النمو والاستمرار تستطيع ممارسة نشاطاتها ومتميزة بأداء التزاماتها ومستحقاتها.

- **تعريف المفوضية الأوروبية:** هي عبارة عن مشاتل المؤسسات أي هي بناءات مؤسساتية أنشئت حديثاً من أجل احتضان أعمال إدارية وتجارية واقتصادية أسست من أجل خلق العمل والثروة لتحقيق النمو والنجاح، هذه المشاتل تقوم باحتضان المؤسسات الجديدة ذات الابتكار والإبداع وتساندها وتزودها بكل الوسائل والتجهيزات الخاصة بالتسيير وترافقها وتمويلها وتضمن لها النجاح والاستمرارية بهدف التنمية المحلية وخلق مجالات الشغل ونقل المعلومات والتكنولوجيا.

- **تعريف المشرع الجزائري:** حاضنات الأعمال هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

من خلا التعاريف السابقة تظهر حاضنات الأعمال كوسط بيئي مخصص لمساعدة رجال الأعمال أصحاب الأفكار والإبداع في تأسيس وإنشاء مشروعاتهم وتنميتها وتطويرها خاصة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجديدة)، هذه البيئة تقوم بحضانة وحماية ورعاية هذه المؤسسات طبقاً لنصوص القانونية والتنظيمية لضمان فرص النجاح والنمو للمؤسسات الناشئة لاستمرارها.

تعريف آخر: تعد حاضنات الأعمال ببنية الأعمال والمال التي صممت لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها وأصنافها.

-**تصنيفات حاضنات الأعمال:** لقد أخذت حاضنات الأعمال العديد من الأصناف والأشكال حسب صيغة وتقنيات المؤسسات الجديدة وذلك حسب الأهداف التي انتسقت من أجلها المشاريع الجديدة ومنها .

_ **الحاضنة الإقليمية:** وهي تختص بنوع الإقليم وخصائصه الجغرافية بهدف تنمية تلك الناطق وباستخدام أمثل للموارد المحلية من الطاقات والموارد واحتضان أفكار وإبداعات تناسب الإقليم من أجل تجسيد مشروعاتهم.

_ **الحاضنات الدولية:** وتهد هذه الحاضنات لاستقطاب الطاقات الفكرية الأجنبية ورأس المال الفكري ونقل الابتكار والإبداع بتقنية عالية وجودة مؤكدة، وتهدف إلى خلق الأسواق الأجنبية في مجال التعارف الفكري الدولي والمالي والتكنولوجي.

_ **الحاضنات الصناعية:** وتهتم بمختلف مجالات المناطق الصناعية واحتياجاتها وخلق مجال لتبادل المنافع والخبرات بين المؤسسات الضخمة والحديثة النشأة المنتسبة لتلك الحاضنات.

_ **حاضنات القطاع المحدود:** وتعمل في مجال قطاع محدود أو نشاط محدود من الصناعة أو التكنولوجيا أو الدراسات والخبرات يشرف على إدارتها متخصصين في النشاط والقطاع المتخصص.

_ **الحاضنات التقنية:** وهي تحتض المشاريع التقنية الجديدة في مجالات الأبحاث العلمية والابتكارات والتطورات الجديدة في مجالات المعلوماتية والتكنولوجيا وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

_ **الحاضنات البحثية:** وهي تختص باحتضان إبداعات وأفكار مراكز البحث والتطوير في المجالات ومراكز الأبحاث.

_ **حاضنات الأنترنت:** هي حاضنات المؤسسات الناشئة في مجالات الأنترنت وتساعد على الوصول إلى النجاح ومرحلة النضج.

- مجالات اختصاص حاضنات الأعمال:

إن مجالات اختصاص مشاتل الأعمال عديدة وتأخذ العديد من الصور والاختصاصات ويتضح اختصاص كل حاضنة من مجالها وأهميتها وأهدافها، ومن إجمالي الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال والتي يمكن أن تلبي بها كالاتي:

1- تختص حاضنات الأعمال بمايلي:

_ توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدعمة بمرافق وخدمات مساندة وفق عقود تتماشى مع طبيعة الحاجة لنوع لنوع الاستخدام ومدة الاستثمار .

_ تأجير المكاتب المنجزة لتقديم الخدمات الإدارية والخدمات السريعة وتوفير مستلزمات الاتصال والدفع والاستلام والتسليم.

_ توفير القاعات المجهزة وقاعات العرض والاجتماعات.

_ تسهيل عملية الوصول إلى مراكز التحويل.

_ توفير الخدمات الاستنادات والدراسات والخبرة.

_ حماية حقوق الملكية الفكرية.

1-1-2 عوامل نجاح حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال عبارة عن هيئة متخصصة موجهة لدعم قطاع محدد من الأنشطة المختلفة في النسيج الاقتصادي لأي دولة. وتتواجد حيث يتواجد الاستثمار ولا معنى لها خارج هذا الإطار، فبدون وجود استثمار لا مجال للحديث عن حاضنات الأعمال.

فيمكن للحاضنات أن تكون مخبرا، أو مجموعة مخابر وبحوث جامعية وفي هذا الصدد وجب التنبيه إلى أن لدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية لما لها من أهمية بالغة خاصة في الجانب المتعلق بالبحث والتطوير والتشريع والتيسير. ينبغي توفير مجموعة من الشروط لنجاح نظام الحاضنات أهمها:

_ تحديد نوعية المؤسسات التي يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فيه.

_ اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد.

_ توفير التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة، والتي تحتاج هادة إلى تدبير أموال إضافية.

_ تنمية ظروف بيئة مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة (هيكل، 2002، صفحة 192).

ولقياس مدى نجاح حاضنات الاعمال حددت مجموعة من المعايير منها:

_ عدد المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.

_ نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.

_ خلق فرص عمل جديدة.

_ عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة.

_ تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.

_ اجتذاب الصناعات المطلوبة بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية (فرحاتي،

2017، صفحة 14).

_ توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها وزيادة العوائد الضريبية للدولة (فرحاتي، 2017، صفحة 08).

كما أن هناك مؤشرات أخرى على غرار:

_ الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر

بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت.

_ الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتخرج، يقاس هذا

المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي حققتها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.

_ الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.

_ قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاطات الاقتصادية الناتجة عن هذه الشركات.

_ تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة.

1-2 - معوقات نجاح حاضنات الأعمال.

1-2-1 - العوامل المعيقة لنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:

_ قد يرفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة. وتتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسة المحتضنة.

_ الاعتيادية: أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.

_ اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله عند تقديم المساعدات المالية كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك فيه الكثير من الدول النامية عامة والدولة العربية بصفة خاصة يمكن إدراجها فيما يلي:

_ قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.

_ ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.

_ نقص الكفاءة العملية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة نحو الخارج.

_ انعدام الهيئات المساعدة والدعامة ماليا لنشاطي الإبداعي والابتكار.

_ انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.

_ ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركة الصناعية والدول أيضا.

_ عدم وجود مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال.

_ ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة والمؤسسات العملية البحثية.

_ غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد (صالح، 2004، الصفحات 26-27).

1-2-2 - حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا

عمدت الجزائر منذ الثمانينات القرن الماضي الى اصلاح المنظومة الاقتصادية بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور العام الذي يمكن أن تلعب في التنمية الشاملة، وهو ما أدى إلى بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقادرة حقيقية للنمو الاقتصادي، كما قامت الجزائر بوضع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات

والتي جاءت متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى تعتمد على تجنيد المبادرات التي أنشأت حاضنات الأعمال كأحد آليات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفها تحصين المؤسسة ومحيطها من العوائق والتحديات.

1_ واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (قطاف،، 2016، صفحة 150):

قبيل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات ص م مملوكة للمستوطنين وكانت تلك التي تعود الى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة الى إصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراطي للمؤسسات بتاريخ 21 جويلية 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، كشكل من أشكال إعادة تشغيل وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وتم إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة الاقتصادية، ونتيجة لزيادة الحاجة الجزائر للمساعدة الائتمانية من المؤسسات النقدية المالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بادرت بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وتجلى ذلك في مجموعة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

لقد شهدت هذه تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد السوق يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والاجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية من تخفيف أزمة المديونية الخارجية لعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديوان الجزائري وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى الى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير ص م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الامر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الاجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات

الاقتصادية سواء تعلق الامر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ تعريف وأشكال الحاضنات في الجزائر: حسب المرسوم التنفيذي رقم: 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشارئ المؤسسات: " مشارئ المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية" (78، 2003، صفحة 03)، وتأخذ المشارئ أحد الأشكال الآتية:

_ المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشارئ في قطاع الخدمات.

_ ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشارئ في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

_ نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشارئ المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشارئ المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري. الهدف منه الأساسي لإنشاء حاضنات الأعمال (مشارئ المؤسسات) هو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك عدة أهداف أخرى من وراء إنشائها، كما تقوم بعدة أدوار لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الأعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى.

2- دور حاضنات الأعمال في تفعيل النمو الاقتصادي للمؤسسات الناشئة

2-1- تعريف ومراحل المؤسسة الناشئة startups.

2-1-1- تعريف المؤسسات الناشئة.

تعريف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على إنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق و"up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي.

وبدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال المخاطر (capital-risque) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد مصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse على إنها " المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة jeuneentreprise (100startups.fr/dis-cest-.innovant ;dans le secteur des nouvelles technologies quoi-une-start-up)

بينما عرفها Paul Graham* في مقالة المشهورة حول النمو "growth" على انها (رحيم، 2003، صفحة 168) « شركة صممت لتنمو بسرعة "، (growth =start-up). وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة (Statupcompany) في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من قبل مخاطر أو مغامر (venture funding). أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج. الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو paul Graham (2017) .

وحسب Paul Graham فإن النمو الجيد يكون بين 5 و7 بالمائة أسبوعيا وأحيانا بشكل استثنائي 10 بالمائة

وحسب باتريك فريديسن patrickFridenson وهو أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب على الأربع تساؤلات التالية:

- نمو قوي محتمل
- استخدام تكنولوجيا حديثة
- تحتاج لتمويل ضخم، جمع التبرعات الشهيرة.
- أن تكون متأكد أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.
- وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

2-1-2 -مراحل تطور المؤسسات الناشئة

- دور حياة المؤسسات الناشئة:

من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتغير وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة ونلخص هذه المراحل كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ قبل إنطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الافراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع امكانية الحصول عللا بعض المساعدات الحكومية.
- **المرحلة الثانية :** مرحلة الانطلاق : في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة ، حيث تكون غير معروفة ، وربما أصعب شئ يمكن أن يواجهه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF (Friends, Family, Fools) ، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل ، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة الى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر ، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج .
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط الى خارج مبيكره الأوائل، فيبدأ الضغط

السلبى حيث يتزايد عدد المعارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

- **المرحلة الرابعة:** الانزلاق في الوادي: وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
- **المرحلة الخامسة:** تسلق المنحدر، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتج وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقية على نطاق واسع.
- **المرحلة السادسة:** مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر وبأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20 الى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة الاقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة (بوالشعور، 2018، صفحة 423).

2-2 دور وأهمية المؤسسات الناشئة

2-2-1 دور المؤسسات الناشئة

إن بلدان دول العالم السائرة في طريق النمو، في تميزتها تواجه تحديات هائلة عديدة منها:

التجهيز الصناعي غير موجود تقريبا، البطالة المتفشية، فقر السكان، ومستويات التعليم والتدريب التي تحتاج للترقية، إضافة إلى التكاليف المعيشية المرتفعة باستمرار على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرت مليارات في بناء الهياكل الأساسية والأشغال العامة فقط، تاركة قطاعات اجتماعية هامة.

فيرى الخبراء في المجال أن المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة هذه التحديات وكذا إسهامها في النهوض باقتصادياتها كونها تساهم في النتائج المحلي الإجمالي ويجعل بنموها.

2-2-2 أهمية المؤسسات الناشئة:

يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي:

توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة البطالة: حيث تميز بالقدرة العالية توفير فرص في العمل، إضافة الى قدرتها استيعاب وتوظيف عماله بخبرة قليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات، أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة.

وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة حيث تكافح الدولة نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.

الابتكار في البحث والتطوير: ولا سيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداء ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنمية أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة اقل بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى (حسب دراسة امريكية).

زيادة الإنتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دور محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف. ورفعت من مستوى جودة المنتوجات، وكذلك ما ساعدها على ذلك تبنيها للاستراتيجية التكنولوجية التي كسبتها ميزة تنافسية (سبتي، 2009، صفحة 13).

نشر القيم الايجابية في المجتمع: تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا ادخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.

المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي: تعالج القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في انتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنوع في المنتوجات، والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الانسجة التقليدية كالزراعة.

استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة أفراد من دخل أقل الى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والاجانب.

المساهمة في النمو الاقتصادي: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطول ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية وبالتالي جلب عملة اجنبية.

مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تاتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول على السكان.

2-3 - خصائص وعراقيل المؤسسات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الوطني

2-3-1 - خصائص المؤسسات الناشئة:

للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص التي تتفرد بها وتميزها عن الأنواع الأخرى من المؤسسات، والتي وردت في مختلف التعاريف:

مؤسسة حديثة التكوين، شابة ومؤقتة: معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أنها تبدأ كأفكار مفترضة من قبل صاحب المشروع، أي من عملية التفكير الذي يؤدي الى الخروج للعمل (قبل ان تسجل قانونيا) وبالتالي هي شابة وتكون لفترة معينة ثم تنتقل للتخرج "scale-up" لتصبح مؤسسة كبيرة أو تتعرض للفشل وتنتقل الى فرصة أخرى.

الابتكار: من مميزات المؤسسات الناشئة القدرة على الإبداع والابتكار والتطوير الدائم بحيث تكون لها القدرة على خلق منتج جديد أو تطوير منتج قدير بواصفات جديدة، بخدمة جديدة، وطريقة توريد جديدة وما إلى ذلك¹.

القدرة العالية على النمو والتطور: أكثر صفة تتشارك بها المؤسسة الناشئة هي القدرة على النمو واكتساب الأسواق وتحقيق إيرادات سريعة وكبيرة جدا مقارنة بتكاليف التأسيس والعمل وهي ما يشجع أصحاب الأموال على تمويلها، فهي مؤسسات تتطور سريعاً ولها القدرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

الخطر: وهي العمل في ظل ظروف عدم التأكد الشديد لأنها تركز على الابتكار في السوق غير موجود وإن وجد فهو غير مشبع وبالتالي صعوبة القيام بأبحاث السوق نظرا لقلة المعلومات إذا تجد المؤسسات الناشئة نفسها تعمل في المجهول.

التنوع السوقي: إن المؤسسات الناشئة فقد تألقت في مجال التقنية والتكنولوجيا فقد اتجهت نحو الاسواق الرقمية أما بانتشارها فهي حاليا تخرق أسواق تقليدية مثل الفلاحة والصناعة والتعليم وغيرهم.

المجموعة: يقوم المقاول بتكوين فريق بهدف تخصيص الإمكانيات كل حسب مهارته في مجاله خاصة أن أغلب أصحاب المؤسسات الناشئة شباب جامعي أو خريج جامعات عادة ما تكون خبرته قليلة حيث يعملون على تحقيق التكامل بين أعضاء الفريق لإنجاح الفكرة وإطلاق مؤسستهم.

التركيز على منتج/خدمة واحدة: في هذه الحالة يتم تركيز المقاول على الفكرة المبتكرة ويطورها حتى لا يشتت ذهنهم ، من أجل الوصول للمطلوب كون التعامل مع الابتكار حساس ويتطلب الكثير من الجهد.

رؤوس الاموال والمستثمرون: عادة ما يبدأ المقاول بالاعتماد على التمويل الذاتي أو من طرف الأصدقاء والعائلة لكن كل مؤسسة ناشئة تقوم في اقتصاد المعرفة نجدها تنتج نحو نوعين من المستثمرين خاصة: أصحاب رأس المال المخاطر وملائكة الأعمال "business Angel" حيث يوفرون لها رؤوس أموال التي تسمح لها بالنمو والتطور.

من الشائع استخدام مصطلح "startup" "بأوساط الأعمال الجزائرية حيث أصبح متداول على أنه مؤسسات صغيرة حديثة النشأة وما هذا إلا جزء من خصائص المؤسسات الناشئة، كما أصبح مصطلح "Business Angel" متداول

بأي وسط تمويلي والغرض منه أي نوع من الشراكة وهذا يتعارض مع ما هو معروف بأوساط المؤسسات الناشئة بالعالم عامة (إسماعيل،، 2021، صفحة 89).

2-3-2 - صعوبات إنشاء مؤسسات ناشئة:

من أبرز ما يعرقل المؤسسات الناشئة يمكن تلخيصه في:

* - عراقيل إدارية: من أبرز ما يعرقل سير خلق المؤسسات الناشئة البيروقراطية عند القيام بإجراءات التأسيس .بالعودة للجزائر يستغرق إنشاء مؤسسة حوالي الشهر بينما بالولايات المتحدة يستغرق 24س.ا.

* - عراقيل تسويقية: نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل منها تعكف عن التطور والنمو ، وبالتالي عدم المتابعة حيث تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة. يعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر حيث يتم بناء منتجات أو تقديم خدمات مع عدم معرفة كيفية تصريفها وتعديلها مع ما يلزم المستهلك.

* - عراقيل فنية: تعتمد المؤسسات الناشئة على فريقها إن تم جمعه ، حيث لا تتحمل نفقات عمال مؤهلين وتكون مجرد فكرة لم تخرج بعد ، ويعد سببا في حجب الرؤية الجيدة لمختلف الجوانب السوقية والتقنية لتطور المنتج أو الخدمة مع ما يريده الزبون.

* - عراقيل تمويلية: تحتاج المؤسسة الناشئة في تطور فكرتها لتمويل دراسات السوق ولتجربة المنتج أو الخدمة وقد تعيد التجربة عدة مرات مما يتطلب أموال ويحد عدم توفرها من قدرات المبتكر. وبعد الارساء على نموذج عمل جيد وجديد مع ضمان زبائن وتصريف لمنتجها أو خدمتها تحتاج لتمويل كبير لنموها وتطورها . أغلب الملتقيات الوطنية بالمجال تجمع على أن التمويل جد ضروري وأكبر تحدي للمؤسسات الناشئة.

إضافة لهذا قد نجد عراقيل تشريعية لم تظهر وضعية قانونية للمؤسسات الناشئة خاصة بمراحل قبل تأسيسها حيث تقوم بنشاط هدفه تجاري قانونيا لكن لم تصل لمرحلة تحقيق إيرادات وبالتالي لا تجد لنفسها وضعا قانونيا .كذلك قد تحصر الدولة المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا غير أن الواقع يخلق مؤسسات ناشئة بمجالات مختلفة مثل الفلاحة ، الطب وما إلى ذلك.

3- دور حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في تفعيل النمو الاقتصادي

3-1 - حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة.

3-2-1 - تعريف حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة.

تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة start-up وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بالأدوات اللازمة لنجاح المشروع،

تسعى حاضنة الأعمال لتوفير مجموعة شاملة من الخدمات للمساعدة على إطلاق مشاريع كما يلي:

خدمات السكرتارية: وهي كل الخدمات المتعلقة بدعم السكرتاريات المشتركة من استقبال، وتنظيم مختلف المراسلات عبر الهاتف، الفاكس، والايمل، طباعة النصوص، تصوير المستندات، حفظ الملفات،.... الخ.

بني تحتية/تسهيلات وخدمات أساسية: تشيد حاضنات الأعمال المصانع في فضاءات مكتظة بالمباني بالكامل بشروط مرنة وبأسعار معقولة. وقد يكون العملاء بعيدين جدا عن منشأة الحاضنة للمشاركة في الموقع، ولذلك تلنقي المساعدة والاستشارات الكترونيا. وهذا النموذج يناسب المقاولين الذين يحتاجون النصائح من قبل أي حاضنة ولكن ليس لأولئك الذين لا زالوا بحاجة إلى مكاتب ومستودعات.

خدمات الأعمال: إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع (بوالشعور، 2018، صفحة 424).

تقديم التمويل ووسيلة للوصول إلى الممولين: ليس كل شخص قادر على الحصول على الموارد التمويلية الضرورية لمزاولة نشاط أو مقالة جديدة حتى تصبح مربحة وتساعد برامج الحاضنات على توفير التمويل وحشد الموارد المالية ورأس المال المغامر عادة من خلال شبكة من مقدمي الخدمات الخارجيين.

الربط بالأفراد والربط الشبكي: وتهدف الحاضنات الى دعم التعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المختصة ، حيث تتعاون كثيرا مع الجامعات ، مؤسسات البحث والعلوم والحدائق التكنولوجية. وفي بعض الحالات تعمل على ربط ملاك الأعمال الجدد مع غيرهم ممن هم في وضع يمكنهم من الاستثمار مستقبلا في الشركة (تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات).

التعليم ووسيلة للوصول إلى المعرفة: تقديم المساعدة فيما يخص البحث ، الاستشارة والتدريب الأولى ، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق .حاضنات الأعمال تعمل على ملء الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على إنفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة او الثغرة من خلال توفير التدريب الأولي للمقاولين.

بناء علامة تجارية: كما تغير حاضنات الأعمال فضاء لإطلاق الأعمال التجارية وزيادة معدلات النجاح ، وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

إدارة البرامج (الرزاق، 2014، صفحة 207):

3-2 - المؤسسات الناشئة ومراحل التحضين.

3-2-1 - مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على ثلاث مراحل وهي كالآتي:

مرحلة قبل الاحتضان: تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من اجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها وتقييم الإبداع: من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية. وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع نموذج أعمال، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: منهم المستهلكين المستفيدين؟، ماهي قنوات التوزيع؟، من ينشئ ويمول المشروع؟ واعداد خطة الأعمال: يكون باتمام خطط الأعمال والتقدير المالي. والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الادارية ومواضيع أكثر تخصيص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الادارية)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة (VASILY, 2014, pp. 01-02):

تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع والى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسيع (من سنة الى ثلاث سنوات)، وتعمل الحاضنة خلال هاته المرحلة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل على الرائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنية التحتية (مكاتب، ومرافق) التي يوفرها الحاضنة بأسعار معقولة، وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات.

مرحلة التخرج من الحضانة: وهي مرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحضانة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسيع نشاط الشركة الناشئة ونموها، في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية الى العالمية، يتم وضع خطة التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها، وتسويقها إلكترونيا)، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج. وبالرغم من انه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخرج.

3-2-2 - تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة:

أولا: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يعتبر وضع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرًا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلاً في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي.

بالنسبة للجزائر وبالغم من وجود بعض المبادرات المحدودة فغي إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب الشركات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم ، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني ، شركة واد كنيس (ouedkniss.fr)، وهو موقع إلكتروني مخصص للإعلانات، تم إطلاقه سنة 2006 ، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (leboncoin.fr).

ثانيا: واقع وأفاق حاضنات الأعمال في الجزائر:

بالرغم من أن ظهور حاضنات الأعمال يعود الى نصف قرن من الزمن إلا أنه لم يكن لها أي حضور في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة تقدر بحوالي ال 8 سنوات تقريبا، بالإضافة إلى محدوديتها، فمنذ سنة 2009 لم يتم إطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة "الحديقة التقنية techno-park"، وهذه الأخيرة تعاني من العديد من النقائص خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي ((مدينة سيدي عبد الله)، وبعدها عن المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج (الرزاق، 2014، صفحة 207).

وقد تفرغت عن هذه الحديقة التقنية أو ما يعرف بمشنته الأعمال ثلاث أفرع، في كل من عنابة، وهران، وورقلة.

وقد سعت الجزائر الى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال. بناء على المشرع الفرنسي ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل.

هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها :« مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقبال المالي (03-78، 2003، صفحة 08) "وتهدف الى مساعدة ودعم المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمشاتل تتخذ احدى الأشكال التالية (الرزاق، 2014، صفحة 207):

المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات،

ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في القطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي اليه المشاريع، فالحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العامة بقطاع الخدمات ، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث ، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد ان تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات ، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا . كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية ، مؤسسة غيرها دفة للريح أو هادفة للريح ، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 الى 50 مؤسسة ، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم رفع مردودية الحاضنة

أما عن الحاضنات الخاصة فنجد حاضنة واحدة تابعة لشركة اوريدو (Ooredoo) ، وهذه الحاضنة بالرغم من أنها تقدم تدريبات عالية الجودة، وتقدم المساعدة على استخدام المعدات والتقنيات الحديثة ، بالإضافة الى تقديم المساعدات المالية ، إلا أنها تدعم عدد جد محدود من المؤسسات الناشئة ، وحسب الموقع الرسمي فان شركة اوريدو ومن خلال حاضنة الأعمال التابعة لها TStar:

- قدمت الدعم ل 20 مؤسسة ناشئة (Startup)، وتمكن معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo من توفير التدريب ل 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة الاعمال.
- قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات ، بما في ذلك أول متجر للهاتف المحمول "app store" في الجزائر "GeekFour".
- أطلق برنامج "Oobarmijoo ابرمجو" ، الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة تحمل العلامة " صنع الجزائر"، وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.

تحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة Startup في الجزائر :

بالغم من الدور الفعال الذي لعبته حاضنات الأعمال في العالم في دعم وترقية شركات المقاولات الناشئة ، إلا أنها لاتزال في الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول. وعموما فإن كل من الحاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر يعاني جملة من النقائص ، وتواجه تحديات تفق حائلا أمام تطورها، ويعود ذلك لعدة أسباب :

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة في الجزائر .
- ضعف المورد البشري وعدم تأهيله ، وافتقاره لخلفية كافية حول المقاولاتية في الجزائر التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات خاصة فيما يتعلق نقص الأفكار الإبداعية والمبتكرة .
- ضعف التمويل ، ونقص رأس المال المغامر للاستثمار .
- الإجراءات البيروقراطية ، وعدم مواكبة التشريعات والقوانين .

- تخلف الإنتاجية، وعدم مطابقة المعايير الدولية، مما يجعل من المنتج الجزائري عاجزا عن دخول أسواق كبرى نظرا لضعف تنافسيته.
- ضعف الأتفاق الحكومي على البحث العلمي، وانفصال الجامعة ومراكز البحث العلمي عن أرض الواقع.
- التخلف التقني، وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية (الدفع الالكتروني، والتجارة الالكترونية.....)
- بالنسبة لحاضنة الأعمال العامة تعاني من مشكلة بعدها عن المناطق الحضرية ، وعدم مطابقتها لنماذج الحاضنات المعمل بها في العالم مثل ارتفاع إيجارات البنية التحتية التي توفرها لرواد الأعمال.

خاتمة:

إن مستقبل حاضنات الأعمال في الجزائر مرهون بالأهمية التي توليها الدولة لتوليها الدولة الجزائرية إلى التنوع في القطاعات الاقتصادية والنهوض بالتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والاعتماد على الأفكار والإبداعات في مختلف المجالات الاقتصاد خاصة الصناعة في المؤسسات الناشئة الصغيرة أو المتوسطة والفلاحة والزراعة و المقاوالتية والمؤسسات الناشئة في مجال الخدمات والأبحاث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة. وتعد مصادر التمويل المتنوعة والمختلفة وتطوير حاضنات إلى مراكز التأهيل و حاضنات التشريع للأعمال والمال و حاضنات رأس المال المخاطر أو التنوع فيه. ونجد أن الدولة الجزائرية أصدرت العديد من النصوص القانونية والتنظيمية لواقع ومسار المؤسسات الناشئة والحاضنات . إلا أن المعوقات التي تحيط بها كالفشل والإحباط وعدم المواصللة أو الخوف من انعدام الأسواق والسقوط والإفلاس والعجز المالي نتيجة انعدام الثقة بين المؤسسات المالية والمستثمرين أو المالكين، وهنا البحث عن الضمانات والخلو من المخاطر والمقارنة بين معدل ارتفاع المغامرة والمخاطرة برأس المال مقابل الإنعاش الاقتصادي والنمو السريع ، وبالتالي تطور الاقتصاد الوطني والتنوع فيه سواء بالتمويل الثنائي و الثلاثي أو مؤسسات الدعم والإقراض والبنوك أو رأس المال المخاطر وبالتالي خلق مجالات التمويل الجديدة بعيد عن الجباية البترولية وقطاع المحروقات لرفع من إيرادات الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

- نستنتج من خلال دراسة واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر ما يلي:
- _ انعدام الثقة بين الحاضنات والمؤسسات الناشئة وأصحاب الابتكار والإبداع.
- _ الخوف من عدم وجود الضمانات الكفيلة بالتمويل للمؤسسات الناشئة.
- _ انعدام وسائل التواصل والاتصال بين الحاضنات والمؤسسات الناشئة وأصحاب الابتكار وحاملي المشروعات الجديدة من الشباب وخريجي الجامعات ورجال الأعمال والإبداع.

- _ عدم وجود آليات قانونية ونصوص تنظيمية تحكم العلاقة بين المستثمرين وأصحاب الأعمال في ظل عدم التأكد والمخاطرة الشديدة برأس مال المخاطر لتمويل الأنشطة والمشاريع الجديدة.
- _ عدم وجود أسواق نشطة للتكفل بالترويج والتنوع والبيع المنتجات المؤسسات الناشئة.
- _ مخاطر التمويل برأس المال المخاطر في ظل عدم التكفل بالجوانب المالية للمشاريع الحديثة للوقاية من العجز والإفلاس.
- _ الإحباط والفشل الملازم وإجهاض الفكرة عند بداية ظهورها قبل بلورتها بسبب البيروقراطية.
- التوصيات:

- يجب خلق فضاء ثقافي واجتماعي وإرساء تقاليد وعادات جديدة للتوجه نحو المشروع الجديد، الصغير والمتوسط والوحيد، ودعمها من طرف الدولة خاصة الجانب المالي والاستثمار.
- _ يجب دراسة الجدوى الاقتصادية لكل المشروعات الجديدة والابتكارات.
- _ استحداث مكانة وفروع الولائية والجهوية وديوان وطني للحاضنات، ومشروعات الأعمال والمال ومراكز التسهيل.
- وتعميمها على مستوى (59) ولاية تبعا لبرنامج وطني لإنعاش الاقتصاد الوطني وتطور المؤسسات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع:

- _ المرسوم التنفيذي رقم: 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات.
- _ أحمد بن قطاف، دور برنامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016.
- _ بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة في الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.
- _ حسين يوسف و صديق إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01،
- _ حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة، سطيف، 2003، العدد 02.
- _ محمد سبتي، فعاليات رأس المال في تمويل المشاريع، قسنطينة، علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2008.
- _ محمد هيكمل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002، ص 192.
- _ عمر فرحاتي، إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني يومي 6 و 7 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر 2017 - 2018.
- _ فوزي عبد الرزاق، "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير التفعيل: رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، بحث منشور في كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال
- _ صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004.